لا يثبتونه اذا كان عاما كالوجود واذا كان خاصا كالقيام والافضل
فهم والحجازيون سواء في الاثبات لعدم الدال على الحذف وميل المص
الى الاول لانه قال في المفصل في قول حاتم ولا كريم الولدان مصبوح يحتمل
ان يترك طائية الى الحجازية ويجعل مصبوح خبرا او لا يترك ويجعل
صفة جارية على محل الرفع مع انه خاص فلو كان مذهبهم اثبات الخاص
لو الاشبه بالحق ما ذكره نجم الائمة لامتناع حذف ركني الكلام بدون القرينة
والقرينة ان لا فرق بينهما في اثبات الخاص واما في العام فبنو تميم يوجبون
الحذف والحجازيون يكثرون قوله واسم ما ولا بمعنى آه ش جهة الحاقه
بالفاعل كونه مسندا اليه مثله قال بعض ليس الان اسم لا التي لنفي الجنس من قسم
المنصوبات مثل لما شابليس تنبيها على انها تعمل في المعارف والنكرات بخلاف
لا فانها لا تعمل الا في النكرات وذلك لانها اوغل في الشبه بليس من لا وعلمها غيره
مشابهة بما يليس قوله المنصوبات على ضربين آه ش احدهما اصل في
استحقاق النصب والاخر ملحق به في الاصل في النصب هو المفعول لان النصب
علم المفعولية والمفعولية صفة المفعول والحال والتمييز والمستثنى وغيرها
ملحقات بالمفعول لانعقاد الشبه بينها وبينه والتوابع المنصوبة
داخلة تحت حكم المتبوع المنصوب بنصب عمل العامل على القبيلتين انصبابة
واحدة يعني ان نصب التابع هو كان نصب المتبوع لان العامل يعمل فيه
باقتضاء المتبوع فقط فلا تعدد في الاقتضاء فكانه لا تعدد في النصب
فلا يبطل الحصر المنصوب على القسمين قوله وهو على خمسة اضرب آه ش

ودليل

ودليل الحصر هو الاستقراء فقط قدم المفعول المطلق لكونه اقرب
الى الفعل لكونه جزء مدلول الفعل ولكونه اصلا بالنسبة الى سائر
المفاعيل وذلك لانه فعل الفاعل اختيارا او طبعا بخلاف غيره
فان زيدا في ضربت زيدا ليس فعلا للمتكلم وانما يقال له مفعول لتعلق
الفعل به بالوقوع واما نحو ضربت تاديبا له فالتاديب وان كان فعل المتكلم
كالضرب الا انه على سبيل التوليد لا على سبيل المباشرة وقيامي في كرهت
قيامي وان كان فعل الفاعل لكن لما ذكر لغرض ان يتعلق به فعل الفاعل
بالوقوع صار كانه ليس فعل الفاعل وليس بصادر عنه قوله وهو المصدر ش عرف
بالمصدر واراد بالمصدر المعرف اسم الحدث الذي جرى على الفعل تاكيدا لمدلوله له
نحو ضربت ضربا او بيانا لفرد مدلوله نحو ضربت ضربة او لنوع مدلوله نحو ضربت
ضربة سواء اشتق من الفعل كالامثلة المذكورة او لم يشتق كقهقرى
في رجع القهقرى ولو اراد به اسم الحدث المشتق منه الفعل لبطل
عكس تعريفه بمثل قهقرى في رجع القهقرى لعدم اشتقاق على المصدر
وغير المصدر بعد ما عرفه بالمصدر فانه لو لم يرد بالمصدر المعرف ما
ذكر بل اراد اسم الحدث المشتق منه الفعل كما اراد ذلك من المصدر
الذي هو احد قسمي المفعول المطلق في قوله وهو على ضربين مصدر
وغير مصدر لبطل عكس تعريفه ولزم التناقض لان قوله المفعول المطلق
هو المصدر في قوة كل فرد من افراد المفعول هو المصدر وقوله المفعول المطلق
مصدر وغير مصدر في قوة بعض المفعول المطلق ليس بمصدر فيتناقض